

## القانون الروماني وتأثيره على القوانين الحديثة اللاحقة : م . مساعد :مصطفى فاضل الخفاجي

القانون الروماني ولد قانوناً بدائياً ليحكم مدينة صغيرة وما لبث إن أصابه التطور على اثر التغييرات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، فامتد حكمه إلى الإمبراطورية الرومانية بأسرها التي ضمت أجناساً وحضارات متباينة فمنذ العصور الوسطى وحتى القرن الماضي كان يقصد بالقانون الروماني مجموعة القواعد القانونية التي احتوتها المجموعات القانونية التي أمر الإمبراطور (جنستيان) بتقنينها في القرن السادس الميلادي والتي كان يطلق عليه اسم CORPUS JURIS CANONICIS بالمقابلة لمجموعات القانون الكنسي والتي كانت تسمى CORPUS JURIS CANONICIS ولكن تحت تأثير المدرسة التاريخية عدل الفقه عن هذا التعريف الضيق للقانون الروماني وتبنى تعريفاً آخر أكثر اتساعاً والذي ذاع استعماله منذ القرن الماضي وحتى يومنا هذا وطبقاً لهذا التعريف فإن القانون الروماني هو مجموعة القواعد والنظم القانونية التي كانت سائدة ومطبقة في المجتمع الروماني منذ نشأة مدينة روما عام 754 (ق0م) وحتى صدور مجموعات الإمبراطور (جنستيان) في القرن السادس الميلادي وكان لهذا أثره في بلوغ هذا القانون درجة كبيرة من التطور والسمو مكنته من البقاء والخلود وجعلت منه أساساً لمعظم التشريعات الحديثة فقد كان القانون الروماني مصدراً تاريخياً لمعظم القوانين الحديثة فالقانون الفرنسي الصادر سنة 1804م اخذ أحكامه من القانون الروماني وكان للقانون الفرنسي الدور الوسيط بين القانون الروماني وقوانين الدول الحديثة كذلك كان للقانون الروماني أثره في القوانين الجرمانية والأنظمة السائدة في البلاد الأنجلوسكسونية ويرى العلامة الألماني (أهرنك) إن الحضارة الأوربية الحديثة تقوم على أساسين تاريخيين هما الفلسفة اليونانية ، والقانون الروماني ويذهب (ميشيل فيليه) إلى انه لولا الفلاسفة اليونانيون والقانونيون الرومان لكانت الحضارة الأوربية على غير ما نراها عليه اليوم . ويضيف إلى ذلك انه إذا كان الإغريق قد خلفوا فلسفة والرومان قانوناً فورث الأوربيون تلك الفلسفة وذلك القانون فقد خضعوا للقانون الروماني إلى درجة أبعد فالقوانين الحديثة اقتبست (شكلاً ، وموضوعاً) كثير من النظم والمصطلحات القانونية التي احتواها القانون الروماني مما يجعل أمر الرجوع إلى أصولها التاريخية هي ضرورة تفهمها على الوجه الصحيح فمن الناحية الشكلية نرى إن التعبيرات القانونية المستعملة في اللغات الغربية (الملكية ، والإرث ، والوصية ، والشركة ، والوكالة) كلها اصطلاحات لاتينية لازالت مستعملة في اللغات الغربية . إما من الناحية الموضوعية فإن القوانين اللاتينية بصورة عامة اعتمدت اشد الاعتماد على القانون الروماني ، وكذلك اقتبست القوانين الحديثة اسمه (العملية ، والعلمية ) من تلك القوانين والنظم الرومانية فمن الناحية العملية هي ما وصل إليه من درجة عالية من الكمال أما من الوجهة العلمية فأثره في تكوين الشرائع الحديثة وخاصة المدينة منها ومن هنا ظهرت أهمية دراسة القانون الروماني في مختلف الدول وجعل منه مادة تدرس في الجامعات والمعاهد في المجال القانوني ويرجع إلى الرومان الفضل في اعتبار القانون علماً قائماً بذاته ففرقوا بينه وبين قواعد الدين ، والفلسفة ، والأخلاق فهو وإن كان يتأثر بهذه العلوم إلا انه يختلف عنها من حيث طبيعة قواعده ، ومجال تطبيقه ، وطريقة دراسته كما يرجع إلى الرومان الفضل في وضع الأسس القانونية التي ما زالت أساساً للدراسات الحديثة فوضعوا التقسيمات والتفريعات القانونية واستنبطوا من الحلول الفردية قواعد عامة مجردة وبينوا كيفية تكملة النقص الظاهر في القواعد القانونية وسبل تفسيرها حتى تتلاءم مع المتغيرات في المجتمع لذلك فقد قيل عن الرومان بأنهم خلقوا ليحملوا رسالة القانون إلى العالم .

ولهذا يعتبر القانون الروماني أعظم تراث قانوني ورثته الحضارة الحديثة عن العالم القديم فقد أصبح القانون الروماني عنصراً من عناصر مدينتنا الحديثة على حد تعبير الفقيه الألماني اهرنج IHRNIG كما قال عنه في موضع آخر ((إن روما غزت العالم ثلاث مرات الأولى : بجيشها ، والثانية : بدينها ، والثالثة : بقانونها ، وكان الفتح الأكثر سلماً والأبعد مدى))

ولهذا نستطيع القول إن القانون الروماني قد مر بمراحل طويلة تطور خلالها من إحكام محدودة بحدود ضيقة محكومة بفضاء علاقات شعب بدائي هو شعب مدينة روما ثم مالبت إن تطور بفضل الفقهاء القانونيين الذين استطاعوا أن يستفيدوا من النتائج الفكرية لغيرهم من الأقسام القديمة ، فتمكنوا من أن يكتفوا بالمبادئ الفلسفية السامية التي توصل إليها العقل اليوناني فجعلوا منها قواعد قانونية ممكنة التطبيق على العلاقات الإنسانية وإن يقتبسوا من أمم أخرى ما أثبتت التجربة العملية صلاحه من القوانين والنظم ولذلك فإن ما نطلق عليه اسم القانون الروماني يمكن أن يعكس لنا نتائج الفكر الإنساني القديم ومن هنا نستطيع القول إن القانون الروماني يقدم نموذجاً جيداً لدراسة نشوء القوانين الوضعية وتطورها والأطلاع على عوامل تطور هذه القوانين ووسائله ونتاجه فالقانون الروماني الذي نشأ لينظم العلاقات في مجتمع بدائي فاتصف بما تتصف به القوانين البدائية من صفات توفرت له فيما بعد عوامل التطور ووسائله فتطور حتى أصبح من آثار العقل